

Distr.: General
24 September 2004
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة التاسعة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والخمسون
البندان ٩٦ و ١٤٨ من جدول الأعمال
منع الجريمة والعدالة الجنائية
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من وزير العلاقات الخارجية وشؤون العبادة في كوستاريكا

في ٢١ أيلول/سبتمبر الفائت، اقترح رئيس كوستاريكا، الدكتور أيبيل باتشيكو دي لا اسبريا، خلال مداخلة في المناقشة العامة، إنشاء مفوضية للأمم المتحدة معنية بالإرهاب، تؤدي بوظيفها جهازا مستقلا كائنا في صميم الهيكل العضوي لهذه المنظمة، دور مركز تنسيق لأنشطة المجتمع الدولي في مجال مكافحة الإرهاب. وأتشرف بأن أرفق طي هذه الرسالة مذكرة تبين الأسباب التي حدت بحكومة كوستاريكا إلى إيلاء الأهمية لإنشاء هذا الجهاز الجديد، راسمة حدود ولايته وموارده الممكنة، وموضحة الإجراء الممكن لإنشائه (انظر المرفق).

أرجو تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن والجمعية العامة، في إطار بندي جدول الأعمال المعنونين "منع الجريمة والعدالة الجنائية" و "التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي".

(توقيع) روبرتو توفار فاخا

وزير العلاقات الخارجية وشؤون العبادة

في كوستاريكا



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ الموجهة إلى الأمين العام من وزير العلاقات الخارجية وشؤون العبادة في كوستاريكا

اقتراح إنشاء مفوضية لمكافحة الإرهاب تابعة للأمم المتحدة

يمثل الإرهاب أكبر تحد يواجه المجتمع الدولي في الآونة الحالية. فالهجمات الإرهابية الشائنة التي ارتكبت في نيويورك ومدريد وبيسلان في السنوات الأخيرة تبين مدى خطورة التهديد الإرهابي.

إن حكومة كوستاريكا ترى أنه يتوجب على الأمم المتحدة أن تتولى زمام القيادة في مجال مكافحة الإرهاب الدولي. فباستطاعة هذه المنظمة، بل من واجبها، المساهمة بفعالية في مكافحة الإرهاب عن طريق تيسير العمل المتعدد الأطراف والمتساوق والمتعدد الأوجه في مواجهة هذه الجريمة.

ولا شك في أن العديد من أجهزة الأمم المتحدة قدم منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ مساهمة قيمة في مكافحة الإرهاب الدولي. وجدير بالتنويه الإجراءات التي اتخذتها اللجنة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، واللجنة الخاصة التابعة للجمعية العامة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٥١/٢١٠، ولجنة الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

بيد أنه، على نحو ما أقر به الفريق العامل المعني بالسياسة المتعلقة بالأمم المتحدة والإرهاب، تأثرت مساهمة الأمم المتحدة سلبيا بازدياد وجاهية الولايات والبرامج وتراكمها، وبأوجه خلل في التحرك الجماعي للتصدي للتحدي العام وللولايات المحددة، ناهيك بكمية الموارد المخصصة لتنفيذها^(١). فقد سعت أجهزة الأمم المتحدة وإدارتها إلى التصدي، كل على حدة، لتحدي الإرهاب الدولي. وتم إعادة تأويل الولايات التي كان معمولا بها سابقا، وجرى تخصيص موارد لهذا الغرض. كما تم ارتجال العديد من الإجراءات واتخاذ تدابير ذات طابع مؤقت. وخلاصة القول، كانت تعوز هذه التدابير رؤية جامعة. هذا الوضع لا يمكن أن يستمر. فلجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن لا يمكنها تقديم مساعدة حقيقية إلى الدول ما دامت إدارتها التنفيذية منفصلة عن فرع منع الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة. إن الإجراءات الاستثنائية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١٣٧٣، وإن كانت مشروعة في حالات الطوارئ، ينبغي إضفاء الطابع المؤسسي عليها

(١) تقرير الفريق العامل المعني بالسياسات المتعلقة بالأمم المتحدة والإرهاب، المرفق، A/57/2003-S/2002/875، الفقرة ٤٩.

بصورة دائمة. وينبغي أيضا إدماج ومراعاة عمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بصورة فعالة في عمل لجنة مكافحة الإرهاب ولجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن القاعدة والطالبان. ولا بد من إشراك جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في تحديد سياسات هذه المنظمة المتعلقة بالإرهاب، بحيث تعاد المبادرة إلى الجمعية العامة. وأخيرا، لا بد من تحويل مكافحة الإرهاب إلى نشاط دائم واعتيادي في إطار الأمم المتحدة.

لذا، تقترح حكومة كوستاريكا أن تستهل الجمعية العامة عملية استعراض معمقة لمختلف ولايات وأجهزة الأمم المتحدة المتصلة بالإرهاب بهدف إزالة أوجه الازدواجية وتوحيد الموارد وتركيز عملية اتخاذ القرار ضمن جهاز فني دائم ومحيد كائن في صميم الهيكل العضوي لمنظومة الأمم المتحدة. من هنا، تقترح كوستاريكا إنشاء مفوضية للأمم المتحدة بشأن الإرهاب.

وأمثل إطار لتشكيل هذه المفوضية ينبغي أن يقوم على أساس إدماج الولايات والموارد البشرية والمالية المكرسة للإرهاب المشتتة حاليا بين مختلف أجهزة الأمم المتحدة. وهذه المفوضية يجب أن تحل محل فرع منع الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة و محل الإدارة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب التقييم والمساعدة الفنية التابع لهذه اللجنة. فضلا عن ذلك، يجب أن يتضمن هذا المكتب الولايات والموارد المتصلة للإرهاب الموجودة حاليا داخل مكتب الشؤون القانونية في الأمانة العامة للأمم المتحدة وفي إدارة شؤون الإعلام ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وبالتالي، يجب على الجهاز الجديد أن يقوم بما يلي:

- ١ - إعداد استراتيجية متساوقة لعمل الأمم المتحدة في مجال مكافحة الجريمة الدولية ومنعها، وتقديم خطط عملية دولية تنفيذها لهذه الاستراتيجية؛
- ٢ - توفير المساعدة الفنية للدول الأعضاء في مجال مكافحة الإرهاب؛
- ٣ - تقديم معلومات فنية وتنفيذ ولايات مجلس الأمن ولجنة مكافحة الإرهاب ولجنة مجلس الأمن المتعلقة بالقاعدة والطالبان ولجان الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في ما يتعلق بالإرهاب؛
- ٤ - تولى مهام أمانة لجنة مكافحة الإرهاب واللجنة المتعلقة بالقاعدة والطالبان؛
- ٥ - تيسير التنسيق والتعاون بين مختلف الدول الأعضاء؛

- ٦ - تحليل مختلف التقارير الدولية المقدمة من الدول الأعضاء إلى الجمعية العامة وإلى مجلس الأمن في مجال الإرهاب؛
 - ٧ - متابعة تنفيذ مختلف المعاهدات والقرارات الصادرة سواء عن الجمعية العامة أو عن مجلس الأمن في مجال مكافحة الإرهاب الدولي؛
 - ٨ - إعداد مختلف التقارير والمطبوعات الصادرة عن الأمم المتحدة في مجال الإرهاب؛
 - ٩ - تشجيع احترام حقوق الإنسان لدى مكافحة الإرهاب؛
 - و ١٠ - تقديم معلومات عامة عن القواعد المعمول بها في مجال مكافحة الإرهاب وفي ما يتعلق بعمل الأمم المتحدة في مجال مكافحة هذه الآفة.
- إن إنشاء مفوضية مكافحة الإرهاب سيفضي إلى ترشيد الولايات واستخدام الموارد؛ مما يساهم في توليد وفورات حقيقية، وتفاذي التكرار وإفساح المجال أمام أداء المجتمع الدولي دوراً أكثر فعالية.
- من جهة أخرى، سوف يتطلب إنشاء هذا الجهاز تحركاً جماعياً وحازماً سواء من جانب الجمعية العامة أو من جانب مجلس الأمن. وسوف يتعين على الجمعية العامة هذا العام أن تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الستين تقريراً عن الطرائق الممكنة لعمل مفوضية مكافحة الإرهاب، وولايتها وهيكلها. وسوف يتعين على الجمعية العامة في العام المقبل أن تنشئ فريق عمل مفتوح العضوية لتحديد ولاية هذه المؤسسة الجديدة وهيكلها العضوي. وسوف يتعين على مجلس الأمن أن يؤيد هذه المقررات. ومن زاوية مثلى، يستصوب أن يبدأ عمل المفوضية قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وهو موعد انتهاء ولاية الإدارة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب^(٢).
- إن حكومة كوستاريكا على ثقة من أن جميع الدول الملتزمة حقاً بمكافحة الإرهاب الدولي قادرة على تأييد هذه المبادرة الرامية إلى تحسين قدرة المجتمع الدولي على مواجهة آفة الإرهاب الدولي ومنعها.

(٢) S/RES/1535 (2004)، الفقرة ٢ من المنطوق.